

سُورَةُ الْحَدِيدِ

قَالَ الْجَلِّي: ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولِ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا بِرَبِّكُمْ وَقَدْ أَخَذَ

مِيثَاقَكُمْ ﴾ [الْحَدِيدُ: ٨]

القراءات: «أخذ ميثاقكم» قرأ أبو عمرو بضم الهمزة وكسر الخاء. وميثاقكم بالرفع وقرأ الباقر بفتح الهمزة والخاء و«ميثاقكم» بالنصب.

التوجيه: قال ابن جرير: والصواب من القول في ذلك أنها قراءتان متقاربتا المعنى، فبأيتها قرأ القارئ فمصيب، وإن كان فتح الألف من «أخذ»، ونصب «ميثاقكم» أعجب القراءتين في ذلك إلي لكثرة القراءة بذلك، وقلة القراءة الأخرى.

قلت: قراءة البناء للمفعول «أخذ ميثاقكم» تفيد الدلالة على تعيين الفاعل وأنه لا يحتاج إلى النصب عليه للعلم به، كما تفيد أن الله - وإن كان هو الأمر المشرع - إلا أن رسول الله كذلك قد أخذ الميثاق على أتباعه بأمر الله، فناسب بناء الفعل للمفعول ليعم كل من قام بهذا الفعل، وقراءة «أخذ» بفتح الهمزة تفيد التذكير بأن هذا الميثاق إنما أخذه الله وأمر رسوله بأخذه عليكم، فهو ميثاق عظيم الشأن.

قَالَ الْجَلِّي: ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا يَسْتَوِي

مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلِ أَوْلِيَّكَ أَعْظَمَ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ

وَقَتْلُوا وَكُلًّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحَسَنَى ﴾ [الْحَدِيدُ: ١٠]

القراءات: «وكلاً» قرأ ابن عامر «وكل» برفع اللام وقرأ الباقر «وكلاً» بالنصب.

التوجيه: قال الرازي: القراءة المشهورة «وكلاً» بالنصب لأنه بمنزلة: زيداً وعدت خيراً فهو مفعول وعد وقرأ ابن عامر «وكل» بالرفع وحجته أن الفعل إذا تأخر عن مفعوله لم يقع عمله فيه والدليل عليه أنهم قالوا زيدٌ ضربتُ وكقوله في الشعر:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمَّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ

روي كله بالرفع لتأخر الفعل عنه لموجب آخر. واعلم أن للشيخ عبد القاهر في هذا الباب كلامًا حسنًا قال: إن المعنى في هذا البيت يتفاوت بسبب النصب والرفع وذلك لأن النصب يفيد أنه ما فعل كل الذنوب وهذا لا ينافي كونه فاعلاً لبعض الذنوب فإنه إذا قال: ما فعلت كل الذنوب أفاد أنه ما فعل الكل ويبقى احتمال أنه فعل البعض، بل عند من يقول بأن دليل الخطاب حجة يكون ذلك اعترافاً بأنه فعل بعض الذنوب. أما رواية الرفع وهي قوله...كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ، فمعناه أن كل واحد واحد من الذنوب محكوم عليه بأنه غير مصنوع فيكون معناه أنه ما أتى بشيء من الذنوب ألبتة. وغرض الشاعر أن يدعي البراءة عن جميع الذنوب فعلمنا أن المعنى يتفاوت بالرفع والنصب ومما يتفاوت فيه المعنى بسبب تفاوت الإعراب في هذا الباب قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر: ٤٩]. فمن قرأ «كُلَّ شَيْءٍ» بالنصب أفاد أنه تعالى خلق الكل بقدر ومن قرأ كل بالرفع لم يفد أنه تعالى خلق الكل بل يفيد أن كل ما كان مخلوقاً له فهو إنما خلقه بقدر وقد يكون تفاوت الإعراب في هذا الباب بحيث لا يوجب تفاوت المعنى كقوله: ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَرْتَنَاهُ ﴾ [يس: ٣٩] - فإنك سواء قرأت - «والقمر» بالرفع أو بالنصب فإن المعنى واحد. فكذا في هذه الآية سواء قرأت «وَكُلًّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى» أو قرأت «وكلُّ وعد الله الحسنَى» فإن المعنى واحد غير متفاوت.

وقال القرطبي: وقرأ ابن عامر «وكلُّ» بالرفع، وكذلك هو بالرفع في مصاحف أهل الشام، وقرأ الباقون «كلًّا» بالنصب على ما في مصاحفهم، فمن نصب فعلى إيقاع الفعل عليه أي وعد الله كلًّا الحسنَى. وَمَنْ رَفَعَ فَلَأَنَّ الْمَفْعُولَ إِذَا تَقَدَّمَ ضَعْفَ عَمَلِ الْفِعْلِ، وَالْهَاءُ مَحذُوفَةٌ مِنْ وَعْدِهِ.

قَالَ الْجَلَالِيُّ: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَعِّفُهُ لَهُ، وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾

[الجزء: ١١]

القراءات: «فيضاعفه»: قرأ نافع وأبو عمرو وحزمة والكسائي وخلف العاشر بتخفيف العين وألف قبلها مع رفع الفاء على الاستئناف وقرأ ابن كثير وأبو جعفر بتشديد العين وحذف الألف مع رفع الفاء على الاستئناف أيضاً وقرأ ابن عامر ويعقوب بتشديد العين وحذف الألف مع نصب الفاء وقرأ عاصم بتخفيف العين وألف قبلها مع نصب الفاء.

التوجيه: قال الرازي: وقال أبو عليّ الفارسي: يضاعف ويضعّف بمعنى إنّما الشأن في تعليل قراءة الرفع والنصب. أما الرفع فوجهه ظاهر لأنه معطوف على يقرض أو على الانقطاع من الأول كأنه قيل فهو يضاعف وأما قراءة النصب فوجهها أنه لما قال «من ذا الذي يقرض» فكأنه قال: أيقرض الله أحد قرضاً حسناً ويكون قوله «فيضاعفه» جواباً عن الاستفهام فحينئذ ينصب.

وقال أبو حيان: وقال ابن عطية: هنا الرفع يعني في يضاعفه على العطف أو على القطع والاستئناف وقرأ عاصم: فيضاعفه بالنصب بالفاء على جواب الاستفهام وفي ذلك قلق. قال أبو علي - يعني - الفارسي: لأن السؤال لم يقع على القرض وإنما وقع السؤال على فاعل القرض وإنما تنصب الفاء فعلاً مردوداً على فعل مستفهم عنه لكن هذه الفرقة - يعني من القراء - حملت ذلك على المعنى كأن قوله: «من ذا الذي يقرض» بمنزلة أن لو قال: أيقرض الله أحد فيضاعفه؟ انتهى.

وهذا الذي ذهب إليه أبو علي من أنه إنما تنصب الفاء فعلاً مردوداً على فعل مستفهم عنه ليس بصحيح، بل يجوز إذا كان الاستفهام بأدواته الاسمية نحو: من يدعوني فأستجيب له؟ وأين بيتك فأزورك؟ ومتى تسير فأرافقك؟ وكيف تكون فأصحبك؟ فالاستفهام هنا واقع عن ذات الداعي وعن ظرف المكان وظرف الزمان والحال لا عن

الفعل وحكى ابن كيسان عن العرب: أين ذهب زيد فنتبعه؟ وكذلك: كم مالك فنعرفه؟ ومن أبوك فنكرمه؟ بالنصب بعد الفاء، وقراءة فيضاعفه بالنصب قراءة متواترة والفعل وقع صلة للذي، والذي صفة لذا، وإذا خبر لمن وإذا جاز النصب في نحو هذا فجوازه في الأمثلة السابقة أخرى كما أن سماع ابن كيسان ذلك محكيًا عن العرب يؤيد ذلك.

قَالَ الْعَالِي: ﴿يَوْمَ يَقُولُ الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنْفِقَاتُ لِلَّذِينَ آمَنُوا انظُرُونَا نَقْتِسِسْ مِنْ تَوْرِكُمْ﴾

[الْحَدِيدُ: ١٣]

القراءات: «انظرونا» قرأ حمزة بهمزة قطع مفتوحة في الحالين وكسر الظاء، وقرأ الباقون بهمزة وصل ساقطة في الدرج ثابتة في الابتداء مضمومة مع ضم الظاء.

التوجيه: قال الرازي: قرأ حمزة وحده «انظرونا» مكسورة الظاء والباقون «انظرونا» وقال أبو علي الفارسي لفظ النظر يستعمل على ضروب. أحدها- أن تريد به نظرت إلى الشيء فيحذف الجار ويوصل الفعل كما أنشد أبو الحسن.

ظَاهِرَاتِ الْجَمَالِ وَالْحُسْنِ يَنْظُرُ نَ كَمَا يَنْظُرُ الْأَرَاكُ الظَّبَاءُ
والمعنى ينظرون إلى الأراك.

وثانيها- أن تريد به تأملت وتدبرت ومنه قولك: اذهب فانظر زيداً أيومن، فهذا يراد به التأمل، ومنه قوله تعالى: ﴿انظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ﴾ [الْبَنَاءُ: ٤٨]، ﴿انظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾ [النِّسَاءُ: ٥٠]، ﴿انظُرْ كَيْفَ فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [الْبَنَاءُ: ٢١]. قال وقد يتعدى هذا بإلى كقوله: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الْعَاشِيَةُ: ١٧] وهذا نص على التأمل وبين وجه الحكمة فيه. وقد يتعدى بفي كقوله ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، ﴿أَوَلَمْ يَنْفَكُوا فِي أَنْفُسِهِمْ﴾.

وثالثها: أن يراد بالنظر الرؤية كما في قوله:

وَمَا بَدَا حُورَانَ وَالْأَلَّ دُونَهُ نظرت فلم تنظر بعينك منظرًا

والمعنى نظرت فلم تر بعينك منظرًا تعرفه في الآل.

قال: إلا أن هذا على سبيل المجاز لأنه دلت الدلائل على أن النظر عبارة عن تقلب الحدقة نحو المرئي التماسًا لرؤيته فلما كانت الرؤية من توابع النظر ولوازمه غالبًا أجرى على الرؤية لفظه على سبيل إطلاق اسم السبب على المسبب.

قال: ويجوز أن يكون قوله: نظرت فلم تنظر كما يقال تكلمت وما تكلمت أي ما تكلمت بكلام مفيد فكذا هنا نظرت وما نظرت نظرًا مفيدًا.

ورابعهما: أن يكون النظر بمعنى الانتظار ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَظِيرٍ إِنَّمَا﴾ [الْإِنشَاء: ٥٣]، أي غير منتظرين إدراكه ويلوغه.

وعلى هذا الوجه يكون «نظرت» معناه انتظرت ومجيء فعلت وافتعلت بمعنى واحد كثير كقولهم: شويت واشتويت وحقرت واحتقرت. إذا عرفت هذا فقوله «انظرونا» يحتمل وجهين: الأول- «انظرونا» أي انتظرونا لأنه يسرع بالمؤمنين إلى الجنة كالبروق الخاطفة والمنافقون مشاة. الثاني- «انظرونا» أي انظروا إلينا لأنهم إذا نظروا إليهم استقبلوهم بوجوههم والنور بين أيديهم فيستضيئون به، وأما قراءة «أنظرونا» مكسورة الظاء فهي من النظرة والإمهال ومنه قوله ﴿أَنْظُرِي إِلَىٰ يَوْمٍ يَبْعَثُونَ﴾ [الْإِنشَاء: ١٤]، وأمر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَنْظَارِ الْمَعْسَرِ. والمعنى أنه جعل اتئادهم في المشي إلى أن يلحقوا بهم إنظارًا لهم.

وقال ابن جرير: واختلفت القراء في قراءة قوله «أَنْظُرُونَا» فقرأت ذلك عامة قراءة المدينة والبصرة وبعض أهل الكوفة «أَنْظُرُونَا» موصولة بمعنى: انتظرونا وقرأته عامة قراءة الكوفة «أَنْظُرُونَا» مقطوعة الألف من أنظرت بمعنى: أخرجونا، وذكر الفراء أن العرب تقول: أنظري وهم يريدون: انتظري - قليلاً وأنشد في ذلك بيت عمرو بن كلثوم:

أَبَا هِنْدٍ فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْنَا أَنْظَرْنَا نَخْبِرُكَ الْيَقِينَا

قال: فمعنى هذا: انتظرنا قليلاً نخبرك لأنه ليس هاهنا تأخير إنما هو استماع كقولك للرجل اسمع مني حتى أخبرك. والصواب من القراءة في ذلك عندي الوصل لأن ذلك هو المعروف من كلام العرب إذا أريد به انتظرنا وليس للتأخير في هذا الموضع معنى فيقال: أنظرونا بفتح الألف وهمزها.

قلت: هما قراءتان متواترتان، وقد قدمنا عن الرازي وجوهها، ونقلنا أن «أنظرونا» تأتي بمعنى الاتئاد في المشي إلى أن يلحقوا بهم، وفيه معنى الانتظار أيضاً.

قَالَ النَّجَّالِيُّ: ﴿فَالْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنْكُمْ فِدْيَةٌ وَلَا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الْحَدِيدُ: ١٥]

القراءات: «لا يؤخذ» قرأ ابن عامر وأبو جعفر ويعقوب بتاء التأنيث والباقون بياء

التذكير.

التوجيه: قراءة «لا تؤخذ» بالتاء باعتبار تأنيث لفظة «فدية»، وقراءة التذكير «يؤخذ» باعتبار أن التأنيث غير حقيقي، كما أن الفعل والفاعل فصل بينهما بـ «منكم»، أو يكون المعنى: لا يؤخذ منكم أي شيء تفتدون به.

قَالَ النَّجَّالِيُّ: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ﴾ [الْحَدِيدُ: ١٦]

القراءات: «وما نزل»: قرأ نافع وحفص ورويس بخلف عنه بتخفيف الزاي على

الأصل والباقون بتشديدها وهو الوجه الثاني لرويس.

«ولا يكونوا» قرأ رويس بتاء الخطاب على الالتفات والباقون بياء الغيب.

التوجيه: قراءة «وما نزل» بالتشديد تفيد العتاب على عدم خشوع القلوب مع تكرار نزول الآيات وتدرج نزولها، الأمر الذي من شأنه أن يلين القلوب، وقراءة «نزل» بالتخفيف تفيد العتاب على عدم خشوع القلوب مع أن أي آية تنزل من شأنها أن تحدث

الخشوع في القلوب المؤمنة حقاً، فالقرآن - كتاب الله العظيم - تكفي الآية الواحدة منه لصلاح القلب واستقامته.

وقال ابن عاشور: و«لا يكونوا» قرأه الجمهور بياء الغائب وقرأه رويس عن يعقوب «ولا تكونوا» بقاء الخطاب. و«لا» نافية على قراءة الجمهور والفعل المعمول لـ «أن» المصدرية التي ذكرت قبله والتقدير: ألم يأن لهم أن لا يكونوا كالذين أوتوا الكتاب. وعلى قراءة رويس عن يعقوب فتاء الخطاب للالتفات و«لا» نافية والفعل منصوب بالعطف كقراءة الجمهور أو «لا» ناهية والفعل مجزوم والعطف من عطف الجمل. ويجوز أن تجعل «لا» حرف نهي وتعلق النهي بالغائب التفتاً أو المراد: أبلغهم أن لا يكونوا.

فائدة: قال الشنقيطي: قد قدمنا مراراً أن كل فعل مضارع في القرآن مجزوم بلم، إذا تقدمتها همزة الاستفهام كما هنا فيه وجهان من التفسير معروفان:

الأول منهما- هو أن تقلب مضارعه ماضوية، ونفيه إثباتاً، فيكون بمعنى الماضي المثبت، لأن لم حرف تقلب المضارع من معنى الاستقبال إلى معنى الماضي، وهمزة الاستفهام إنكارية فيها معنى النفي، فيتسلط النفي الكامن فيها على النفي الصريح في لم فينفيه - ونفي النفي إثبات، فيرجع المعنى إلى الماضي المثبت. وعليه فالمعنى ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ أي آن للذين آمنوا.

والوجه الثاني: أن غرض الاستفهام في جميع ذلك التقرير وهو حمل المخاطب على أن يقر فيقول: بلى وقوله: يأن: هو مضارع أنى يأن إذا جاء إناه أي وقته، ومنه قول كعب بن مالك جويلئنه :

ولقد أنى لك أن تناهى طائعاً أو تستنيق إذا نهاك المرشد

فقوله: أنى لك أن تتناهى طائعاً، أي جاء الإناء الذي هو الوقت الذي تتناهى فيه طائعاً، أي حضر وقت تناهيك، ويقال في العربية: أن يئبن كباع يبيع، وأنى يأتي كرمى يرمي، وقد جمع اللغتين قول الشاعر:

ألم يئبن لي أن تجلى عمايتي وأقصر عن ليلي بلى قد أنى ليا

والمعنى على كلا القولين أنه حان للمؤمنين، وأنى لهم أن تخشع قلوبهم لذكر الله أي جاء الحين والأوان لذلك لكثرة ما تردد عليهم من زواجر القرآن ومواعظه.

قَالَ الْجَلَالِيُّ: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يَضْعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾ [الْحَدِيدُ: ١٨]

القراءات: «المصدقين والمصدقات»: قرأ ابن كثير وشعبة بتخفيف الصاد فيها وقرأ الباقر بالتشديد فيهما والأصل المتصدقين والمتصدقات «فأدغمت التاء في الصاد» - «يضاعف»: قرأ ابن كثير وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب بحذف الألف وتشديد العين والباقر بإثبات الألف وتخفيف العين.

التوجيه: قال الرازي: قال أبو علي الفارسي: قرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر «إن المصدقين والمصدقات» بالتخفيف وقرأ الباقر وحفص عن عاصم «إن المصدقين والمصدقات» بتشديد الصاد فيهما فعلى القراءة الأولى يكون معنى المصدق المؤمن فيكون المعنى ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: ٢٧٧]؛ لأن إقراض الله من الأعمال الصالحة ثم قالوا: وهذه القراءة أولى لوجهين:

الأول- أن من تصدق لله وأقرض إذا لم يكن مؤمناً لم يدخل تحت الوعد فيصير ظاهر الآية متروكاً على قراءة التشديد ولا يصير متروكاً على قراءة التخفيف.

الثاني- أن المصدق هو الذي يقرض الله فيصير قوله «إن المصدقين والمصدقات» وقوله «وأقرضوا الله» شيئاً واحداً وهو تكرار أما على قراءة التخفيف فإنه لا يلزم التكرار

وحجة من قرأ بتشديد الصاد وجهان:

أحدهما- أن في قراءة أبي «والمصدقين والمتصدقات» بالتاء.

والثاني- أن قوله «وأقرضوا الله قرضًا حسنًا» اعتراض بين الخبر والمخبر عنه والاعتراض بمنزلة الصفة فهو للصدقة أشد ملازمة منه للتصديق وأجاب الأولون: بأننا لا نحمل قوله «وأقرضوا» على الاعتراض ولكننا نعطفه على المعنى ألا ترى أن المصدقين والمتصدقات معناه: إن الذين صدقوا فصار تقدير الآية: إن الذين صدقوا وأقرضوا الله.

وقال الألويسي: «إنَّ المصدِّقين والمصدِّقات» أي المصدقين والمتصدقات وقد قرأ أبي كذلك وقرأ ابن كثير وأبو بكر والمفضل وأبان وأبو عمرو في رواية هارون بتخفيف الصاد من التصديق لا من الصدقة كما في قراءة الجمهور أي الذين صدقوا واللاتي صدقن الله عز وجل ورسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والقراءة الأولى أنسب بقوله تعالى: «وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا» وقيل: الثانية أرجح لأن الإقراض يغني عن ذكر التصديق.

وقال ابن عاشور: وقرأ الجمهور «والمصدقين» بتشديد الصاد على أن أصله المصدقين فأدغمت التاء في الصاد بعد قلبها صادًا لقرب مخرجيهما تطلبًا لخفة الإدغام فقوله «وأقرضوا الله قرضًا حسنًا» من عطف المرادف في المعنى لما في المعطوف من تشبيه فعلهم بقرض الله تنويهاً بالصدقات وقرأه ابن كثير وأبو بكر عن عاصم بتخفيف الصاد على أنه من التصديق أي الذين صدقوا الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أي آمنوا وامتثلوا أمره فأقرضوا الله قرضًا حسنًا. واختار أبو حيان تخريج ذلك على حذف الموصول لدلالة ما قبله عليه كأنه قيل: والذين أقرضوا فيكون مثل قوله:

فمن يهجر رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء

وهو مقبول على رأي الكوفيين دون رأي البصريين فإنهم لا يجوزون حذف الموصول

في مثله.

فائدة: قال الألويسي: قال الخفاجي: القول بأنَّ قوله تعالى: «أقرضوا.....» معترض بين اسم «إنَّ» وخبرها أظهر وأسهل، وكأنَّ النكته فيه تأكيد الحكم بالمضاعفة. قلت: يعني أن اسم «إنَّ» هو «المصدقين والمصدقات» وخبرها «يضاعف لهم....»، ودخول «وأقرضوا....» بين الاسم والخبر لتأكيد حكم مضاعفة القرض.

قَالَ الْعَجَلِيُّ: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [التَّوْبَةُ: ٢٣]

القراءات: «بها آتاكم»: قرأ أبو عمرو بقصر الهمزة وقرأ الباقون بالمد.

التوجيه: قال الرازي: قال أبو علي الفارسي قرأ أبو عمرو وحده «بها آتاكم» قصرًا وقرأ الباقون «ءاتاكم» ممدودًا. وحجة أبي عمرو أن «آتاكم» معادل لقوله «فاتكم» فكما أن الفعل للغائب في قوله «فَاتَكُمْ» كذلك يكون للآتي في قوله «بها آتاكم» والعائد إلى الموصول في الكلمتين الذكر المرفوع بأنه فاعل، وحجة الباقين أنه إذا مد كان ذلك منسوبًا إلى الله تعالى وهو المعطي لذلك ويكون فاعل الفعل في «ءاتاكم» ضميرًا عائداً إلى اسم الله سبحانه وتعالى والهاء محذوفة من الصلة وتقديره بها آتاكموه.

وقال ابن عاشور: وقرأ الجمهور «آتاكم» بمد بعد الهمزة محول عن همزة ثانية هي فاء الكلمة أي ما جعله آتياً لكم فالهمزة الأولى للتعديدية إلى مفعول ثانٍ والتقدير: بها آتاكموه والإتيان هنا أصله مجاز وغلب استعماله حتى ساوى الحقيقة وعلى هذه القراءة فعائد الموصول محذوف لأنه ضمير متصل منصوب بفعل والتقدير: بها آتاكموه وفيه إدماج المنه مع الموعظة تذكيراً بأن الخيرات من فضل الله وقرأ أبو عمرو وحده بهمزة واحدة على أنه من «أتى» إذا حصل.

وقال ابن جرير: واختلفت القراء في قراءة قوله «بها آتاكم» فقرأ ذلك عامة قراء الحجاز والكوفة «بها آتاكم» بمد الألف وقرأه بعض قراء البصرة «بها آتاكم» بقصر الألف

وكان من قرأ ذلك بقصر الألف اختار قراءته كذلك أن كان الذي قبله على ما فاتكم ولم يكن على ما أفاتكم فيرد الفعل إلى الله فألحق قوله «بِمَا آتَاكُمْ» به ولم يردّه إلى أنه خبر عن الله والصواب من القول في ذلك أنهما قراءتان صحيح معنهما فبأيتها قرأ القارئ فمصيب وإن كنت أختار مد الألف لكثرة قارئ ذلك كذلك وليس للذي اعتل به منه معتلو قارئه بقصر الألف كبير معنى لأن ما جعل من ذلك خبراً عن الله وما صرف منه إلى الخبر عن غيره فغير خارج جميعه عند سامعيه من أهل العلم أنه من فعل الله تعالى فالفائت من الدنيا ما فات بتقدير الله والمدرك منها ما أدرك عن تقدم الله عز وجل قضائه وقد بين ذلك جل ثناؤه لمن عقل عنه بقوله «مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا» فأخبر أن الفائت منها بإفاته إيهم فاتهم والمدرك منها بإعطائه إيهم أدركوا وأن ذلك محفوظ لهم في كتاب من قبل أن يخلقهم.

قَالَ النَّجَّالِيُّ: ﴿الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [الْحَدِيدُ: ٢٤]

القراءات: «البخل» قرأ حمزة والكسائي وخلف العاشر بفتح الباء والخاء والباقون بضم الباء وإسكان الخاء.

«فإن الله هو الغني» قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر بحذف لفظ هو على جعل خبر «إن» كلمة «الغني» وقرأ الباقيون بإثبات لفظ «هو».

التوجيه: قوله: «البخل» قد تقدم توجيهه.

قَالَ النَّجَّالِيُّ: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾.

قال الألويسي: وقرأ نافع وابن عامر: «فإن الله الغني» بإسقاط «هو» وكذا في مصاحف المدينة والشام وهو في القراءة الأخرى ضمير فصل؛ قال أبو علي: ولا يحسن أن يكون مبتدأ وإلا لم يجوز حذفه في القراءة الثانية لأن ما بعده صالح لأن يكون خبراً فلا يكون هناك دليل

على الحذف وهذا مبني على وجوب توافق القراءتين إعرابًا وليس بلازم.

قلتُ: الآية على القراءتين تفيد الحصر بتعريف المبتدأ والخبر، و«هو» ضمير الشأن، وهو يفيد الفصل بين المبتدأ (اسم إن) والخبر حتى لا يظنَّ أنَّ الخبر وصفٌ للمبتدأ وليس خبرًا، ولعلَّ وجه قراءة ترك هذا الضمير هاهنا، هو الإشارة إلى إعراض الله عمَّن بخل وتولَّى عن الاستجابة لأمره له بالصدقة حتى أنَّه ليُختَصِر الكلام اختصارًا إعراضًا عن مخاطبة هذا البخيل المعرض، والله أعلم.

